

٢ - الطريق إلى الحرب

إعلان حالة الطوارئ :

وبدأ الطريق إلى الحرب برسالة لاسلكية وصلت مساء يوم ١٣ مايو ١٩٦٧ من اللواء أحمد سويدان رئيس أركان الجيش السوري إلى الفريق أول محمد فوزي رئيس أركان القوات المسلحة تفيد أن « إسرائيل استدعت الجزء الأكبر من قواتها الاحتياطية ، وتحشد جزءاً كبيراً من قواتها أمام الجبهة السورية يقدر بحوالي خمسة عشر لواء ، وأنها تنوى الهجوم على سوريا مع استخدام قوات المظليين بكثافة . ومن المنتظر أن يكون هذا الهجوم بين ١٥ - ٢٢ مايو (أيار) ١٩٦٧ » .

وحول هذه المعلومات ، قال الرئيس السادات^(١) : « في عودتي من موسكو ، كان يرافقني إلى المطار ميمينوف نائب وزير الخارجية ومعه رئيس البرلمان السوفيتي .. وكان حديثهما معي يدور حول موقف سوريا ، وكيف حشدت إسرائيل عشرة لواءات على حدودها . وعندما عدت إلى مصر وجدت أنهم قد أبلغوا عبد الناصر نفس الخبر » .

وعن نفس الموضوع ذكر الفريق أنور القاضي^(٢) رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة في ذلك الوقت ، أنه « عندما طلع نهار يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ كان كل شيء

(١) الرئيس السادات : البحث عن الذات - طبعة عربية - ص ٢٢٤ .

(٢) حديث الفريق أنور القاضي لرئيس تحرير آخر ساعة بمناسبة مرور ٢١ عاماً على حرب يونيو - مجلة آخر ساعة - القاهرة - ٨ يونيو ١٩٨٨ .

يسير بشكل طبيعي في القيادة . ولكننا فوجئنا بأن المشير عبد الحكيم عامر ز القائد الأعلى ، قد عقد اجتماعاً عسكرياً في مكتبه مع الفريق أول محمد فوزي ر الأركان ، وصدرت الأوامر بوضع القوات المسلحة في أقصى درجات الاستعد وعندما تساءلت عن السبب ، كانت الإجابة الغامضة : أن هناك معلومات مؤ تجمعت لدى القيادة السياسية بأن إسرائيل تستعد لغزو سوريا ، وأن هناك حث إسرائيلية مكثفة على الحدود السورية ، وأن الانفجار متوقع بين لحظة وأخرى جبهة الجولان . وبحكم اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا ، فلا بد أن درجة الاستعداد في القوات المصرية لمواجهة احتمالات الموقف . وبالطبع كان مفاجأة لي في هذا الموقع - كرئيس لهيئة العمليات - فقد كنت أعلم مدى القوات المسلحة وقتها وحجم استعدادها العسكري ، وبدا الموقف خطيراً ومزع ولكنني فهمت من المشير عبد الحكيم عامر أن الأمر لا يتعدى أن يكون « مظاه للرد على التهديدات الإسرائيلية لسوريا » .

وعندما انتصف نهار يوم ١٤ مايو ، وبينما كانت الأمور تسير بطريقة عاد فوجئت القوات المسلحة بإعلان حالة الاستعداد الكامل للقتال (حالة الطوار القصوى) ، وإعلان التعبئة العامة للقوات بحيث تتم قبل يوم ١٧ مايو ، وإية الدورات التعليمية بالمعاهد والمنشآت التعليمية ، واتخاذ إجراءات حشد القوات في حيث تتمركز في أماكنها الجديدة قبل الساعة السادسة من صباح يوم ١٧ ما واشتملت التعليمات أيضاً على أن يتم التوزيع الاستراتيجي للقوات البحرية للخطط المقررة ، وتجهيز الخطط التعرضية والدفاعية المشتركة المقررة بالاتفاق القيادة العامة السورية .

لقد صدرت هذه القرارات في صورة « تعليمات عمليات حربية » بتاريخ ١٤ ١٩٦٧ من الفريق أول محمد فوزي رئيس الأركان جاء فيها « أن المعلومات تؤ من مصادرها المختلفة نية إسرائيل في العدوان على الجمهورية العربية السورية . ضوء اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العر والجمهورية العربية السورية ، قررت القيادة العليا للقوات المسلحة في الجمهور العربية المتحدة التدخل جواً وبراً في حالة قيام إسرائيل بعدوان شامل على الأرا السورية بقصد احتلالها أو جزء منها أو تدمير القوات الجوية السورية » .

وأقول إن هذه القرارات كانت مفاجأة للقوات المسلحة ، لأنه لم يكن هناك سبب واضح أمامنا يستدعى اتخاذ كل هذه الاجراءات ، إلى أن صدرت تعليمات العمليات الحربية السابقة .

ولزيادة الايضاح صدر شرح آخر أكثر تفصيلاً يقول :
« إن التقارير الموثوق بها أفادت خلال الأيام القليلة الماضية منذ بداية مايو ١٩٦٧ أن هناك حشداً إسرائيلياً ضخماً على حدود سوريا ، بغرض القيام بعمليات تعرضية داخل الأراضي السورية بهدف إسقاط حكم تحرري عري ، وإيجاد حكم رجعي عميل في سوريا وإيقاف حركة التحرر من أجل فلسطين .

إن نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة (المشير عبدالحكيم عامر) يرى أن الذى دفع إسرائيل لهذا الموقف ، هو السياسة الأمريكية التى تريد أن تجد فرصة ملائمة لضرب الحركات التحررية فى العالم العربى ، وفشل السياسة الأمريكية الإنجليزية فى ضرب الثورة اليمنية ، وفشل السياسة البريطانية فى اليمن الجنوبي المحتل ، وضعف موقف الملك فيصل والملك حسين وخوف القوى الاستعمارية من أن يسقطا أمام المد الثورى العربى التحررى ..

ومن معرفتنا الكاملة بجميع الظروف العالمية والملايسات الدولية المحيطة بالموقف ، وكذا بموقف القوى الاستعمارية التى تساند إسرائيل ، ومع تقديرنا لما قد يتصوره أعداؤنا من أننا قد نتورط فى معركة فى وقت غير ملائم لنا ، فإنه بعد دراسة جميع الاحتمالات قررنا الوقوف موقفا حاسما من تهديدات إسرائيل العسكرية بالتدخل الفورى فى حالة قيام أى عدوان إسرائيل على سوريا » .



بدأت القوات المسلحة فى تنفيذ القرارات التى صدرت للحشد فى سيناء استعداداً لتنفيذ الخطة الدفاعية الموضوعية ، والتى أطلق عليها اسم الخطة (قاهر) ، كما اتخذت الاجراءات العديدة التى تتطلبها التعبئة العامة لرفع مرتبات الوحدات إلى مرتبات الحرب وإنشاء وحدات جديدة سبق تحديدها فى خطة التعبئة .

وبتكليف من المشير عامر سافر الفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان إلى سوريا

في نفس اليوم - ١٤ مايو - للتأكد من حشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية ، وإجراء التنسيق العسكري بين سوريا ومصر .

تفقد الفريق أول فوزى قيادة جبهة سوريا ، وبحث مع المسؤولين العسكريين في رئاسة الأركان الموقف لمعرفة مدى صحة المعلومات التي وصلت إلى مصر من سوريا والاتحاد السوفيتي . وكانت النتيجة كما قال^(١) : « إننى لم أحصل على أى دليل مادى يؤكد صحة المعلومات ، بل العكس كان صحيحاً . إذ أننى شاهدت صوراً فوتوغرافية جوية عن الجبهة الإسرائيلية ألتقطت بواسطة الاستطلاع السورى يومى ١٢ ، ١٣ مايو ١٩٦٧ ، فلم ألاحظ أى تغيير للموقف العسكرى العادى » .

عاد الفريق أول فوزى للقاهرة يوم ١٥ مايو ، وقدم تقريره للمشير عامر ، وهو التقرير الذى ينفى وجود حشود إسرائيلية على الجبهة السورية . وسجل انطباعه قائلاً : « لم ألاحظ أى ردود فعل لديه (لدى المشير عامر) عن سلبية الوضع على الحدود السورية الإسرائيلية . ومن هنا بدأت أعتقد أن موضوع الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا ، هو من وجهة نظر المشير عامر ليس سبباً وحيداً أو رئيسياً في إجراءات التعبئة والحشد التى اتخذتها مصر بهذه السرعة » .

وبرغم هذه الحقيقة التى أوضحتها زيارة الفريق أول فوزى لسوريا ، فقد استمر الحشد في سيناء بعد الزيارة .

ويمكن القول إن هناك هدفاً سياسياً آخر كان يدور في ذهن القيادة السياسية وراء استمرار الحشد والتعبئة دون الافصاح عنه للقيادة العامة للقوات المسلحة . ونظراً لأنه لم يصدر قرار أو تعليمات عمليات للقيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل حينئذ ، فقد أدى ذلك إلى عدم وضوح الرؤية العسكرية للتعبئة العامة وحشد القوات في سيناء . ومن هنا كان التساؤل يدور بين القوات : ما هى مهمتنا ؟ هل هو مجرد حشد عسكرى بغرض الضغط على إسرائيل لمنعها من مهاجمة سوريا ؟ وبمعنى آخر هل هى مظاهرة عسكرية لردع إسرائيل ؟

وهنا يجب أن نتوقف قليلاً لمعرفة مدى ارتباط العمل السياسى بالعمل العسكرى ، وأقول إن الهدف السياسى الذى يؤثر أو يتأثر بالعمل العسكرى ، لا يجب أن تحجبه

(١) فريق أول محمد فوزى - حرب السنوات الثلاث ٦٧ / ١٩٧٠ - ص ٧١ ، ٧٢ .

القيادة السياسية عن القيادة العسكرية في حدود السرية الواجبة . فمن المعروف أن الحزب هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى ، ومن ثم لا ينبغي حجب الهدف السياسي الذي كان في ذهن القيادة السياسية عن رئيس أركان حرب القوات المسلحة وأجهزته الرئيسية المختصة حتى تتاح لهم فرصة التفكير والبحث المبكر عن تأثير القرار السياسي على العمل العسكري ، أو اتخاذ الإجراءات العسكرية التي تتمشى مع تحقيق الهدف السياسي . هذا هو فن الاستراتيجية التي تربط السياسة بالعسكرية برباط وثيق ولا تقبل الانفصال بينهما .

سحب قوات الطوارئ الدولية :

وبدأ السبب الحقيقي لاستمرار الحشد العسكري في سيناء يظهر تدريجياً . فبعد يومين من قرار الحشد - الذي كان جارياً تنفيذه ولم يستكمل - توتر الموقف العسكري بين مصر وإسرائيل ، عندما طلبت مصر يوم ١٦ مايو سحب قوات الطوارئ الدولية الموجودة على حدودنا الشرقية ، وهي جزء من القوات الدولية التي تمررت على الحدود الشرقية مع إسرائيل وفي منطقة شرم الشيخ بجنوب سيناء وعلى حدود قطاع غزة الخاضع للإدارة المصرية بفلسطين ، نتيجة للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ .

أرسل الفريق أول فوزى - بتعليمات من المشير عامر - خطاباً إلى الجنرال ريكي قائد قوات الطوارئ الدولية يقول فيه^(١) :

« أحيطكم علماً بأنني أصدرت أوامري للقوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة (مصر) بأن تكون مستعدة لأى عمل ضد إسرائيل في نفس اللحظة التي ترتكب فيه أى عمل عدواني ضد أى دولة عربية . وطبقاً لهذه الأوامر فإن قواتنا تحشد الآن في سيناء وعلى حدودنا الشرقية . وحرصاً منا على سلامة القوات الدولية التي تتخذ مواقعها على حدودنا الشرقية ، فإنني أطلب منك أن تصدر أوامرك بسحب هذه القوات من مراكزها على الفور . وقد أصدرت أوامري إلى قائد المنطقة العسكرية الشرقية حول هذا الموضوع ، وطلبت منه أن يبلغني تنفيذ هذه الأوامر » .

وكان الرد الفوري من الجنرال ريكي أنه يجب الرجوع في هذا الطلب إلى

(١) هذا النص منشور في مذكرات محمود رياض (١٩٤٨ - ١٩٧٨) - ص ٤٦ .

السكرتير العام للأمم المتحدة - يوثانت - باعتباره موضوعاً سياسياً ، وهو صا-
القرار فيه .

وافق الرئيس عبد الناصر على إرسال الطلب عن طريق وزارة الخارجية . وكان ط
مصر أن تنسحب قوات الطوارئ الدولية المتمركزة على حدودنا الشرقية فقط ، ول
المستر يوثانت أثار نقطة هامة كانت مثاراً للجدل . فقد كان يرى إما أن تسحب
قوات الطوارئ الدولية الموجودة على حدودنا الشرقية وفي شرم الشيخ وقطاع
باعتبارها نظام عمل متكامل أو لا يتم سحبها كلها وتبقى في مواقعها .. وكان الق
الذى اتخذته مصر هو سحب كل قوات الطوارئ الدولية . وصدر قرار يوثانت بس
يوم ١٨ مايو .

ويقول محمود رياض وزير الخارجية^(١) في ذلك الوقت : « كان الطلب واضح
للغاية ، فنحن لم نطلب سحب قوات الطوارئ الدولية الموجودة في غزة أو ش
الشيخ ، وكان طلبنا قاصراً على سحب قوات الطوارئ الدولية الموجودة على الحد
المصرية مع إسرائيل ... عندما رفض يوثانت إجراء انسحاب جزئى لقوات الطوارئ
لم يعد في إستطاعة مصر التراجع عن طلبها ، ولم يكن أمامنا سوى أن نطلب الانسحاب
الكلى لقوات الأمم المتحدة ، وهذا يتضمن بالطبع القوات الموجودة في غزة وشر
الشيخ . وقد أدى انسحاب قوات الامم المتحدة من شرم الشيخ إلى دخول قوات
العسكرية إليها ... وهذه الخطوة بدورها فرضت علينا العودة إلى المشكلة القديمة الخاص
بملاحقة إسرائيل في خليج العقبة » .



لقد كانت الحملة الاعلامية ضد مصر في ذلك الوقت تتخذ من وجود قوات
الطوارئ الدولية في سيناء مادة أساسية لإظهار ضعف مصر في الدفاع عن حدوده
والتستر وراء هذه القوات لحمايتها ، الأمر الذى أصاب القيادة السياسية في مصر
بالحساسية ، ولذلك يبدو أنه كانت هناك رغبة ولهفة للتخلص من وجود هذه القوات
في الأراضي المصرية . ومما يجدر ذكره في هذا المجال أن المشير عامر كان في زيارة رسمية

(١) محمود رياض - مذكرات محمود رياض - ص ٤٦ .

لباكستان في أواخر عام ١٩٦٦ ، وإذا به يرسل برقية للرئيس عبد الناصر يطلب فيها سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء حتى يمكن إيقاف الحملة المسعورة الموجهة ضد مصر . لقد أرسل المشير عامر هذه البرقية في الوقت الذي كانت القيادة العامة للقوات المسلحة قد قدمت له - قبل سفره - تقريراً للموقف توصي فيه بعدم التورط في عمليات عسكرية ضد إسرائيل طالما أن ثلث قواتنا المسلحة يقاتل في اليمن .

كان معنى سحب كل قوات الطوارئ الدولية أن تحل محلها قواتنا في شرم الشيخ التي تتحكم في الملاحة البحرية في مضائق تيزان بمدخل خليج العقبة ، وهو أمر تنظر إليه إسرائيل نظرة خطيرة إذا أدى ذلك إلى إغلاق المضائق أمام الملاحة الإسرائيلية التي ظلت مؤمنة لمدة ١١ عاماً منذ عام ١٩٥٦ بوجود قوات الطوارئ الدولية في شرم الشيخ ، وأصبح لها منفذ بحري من إيلات إلى البحر الأحمر وأفريقيا دون اعتراض أو تدخل من مصر . وكان ذلك هو المكسب الذي حققته إسرائيل نظير اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر .

استغلت إسرائيل فرصة سحب قوات الطوارئ من شرم الشيخ لتحويل الأزمة التي بدأتها بتهديد سوريا بالغزو العسكري إلى قضية أخرى تماماً هي « حرية الملاحة البحرية الإسرائيلية في خليج العقبة » . وتم ذلك في ظل حملة سياسية وإعلامية ضد مصر تنزعها الولايات المتحدة وإنجلترا وكندا لمعارضة سحب قوات الطوارئ من الأراضي المصرية . وهنا نشأ موقف جديد أمام التخطيط السياسي والعسكري في مصر ، وأصبح الصراع السياسي مركزاً بين مصر وإسرائيل ، وتحول التهديد العسكري إلى الجبهة المصرية الإسرائيلية عن موضوع الملاحة البحرية في خليج العقبة الذي احتل مكان الصدارة في العالم .



لقد كان قرار طلب سحب كل قوات الطوارئ الدولية متسرعاً . وللدوافع الوطنية التي أملت اتخاذ هذا القرار السياسي ، كان من الواجب الحتمى بحث الخطوات السياسية والعسكرية - مسبقاً - لتحديد الأعمال وردود الفعل والنتائج التي تترتب على اتخاذ هذا القرار بحيث تضمن مصر نجاح تنفيذه سياسياً وعسكرياً . فقد كان واضحاً في ذلك الوقت أن طلب سحب قوات الطوارئ يستتبعه دخول قواتنا شرم الشيخ ،

وهذا بدوره يضع مصر - سياسياً وعسكرياً - أمام قرار جديد هام وهو : هل تغلق مصر خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية أم لا ، وما هو تأثير ذلك - سياسياً وعسكرياً - في الحالتين ؟ . وبتعبير آخر ، كان يجب أن يكون لنا استراتيجية عليا للدولة واضحة ومحددة ينبع منها استراتيجية سياسية وأخرى عسكرية يكملان بعضهما لتحقيق الهدف الوطني . ويبدو أننا كنا نفتقدها في ذلك الوقت .

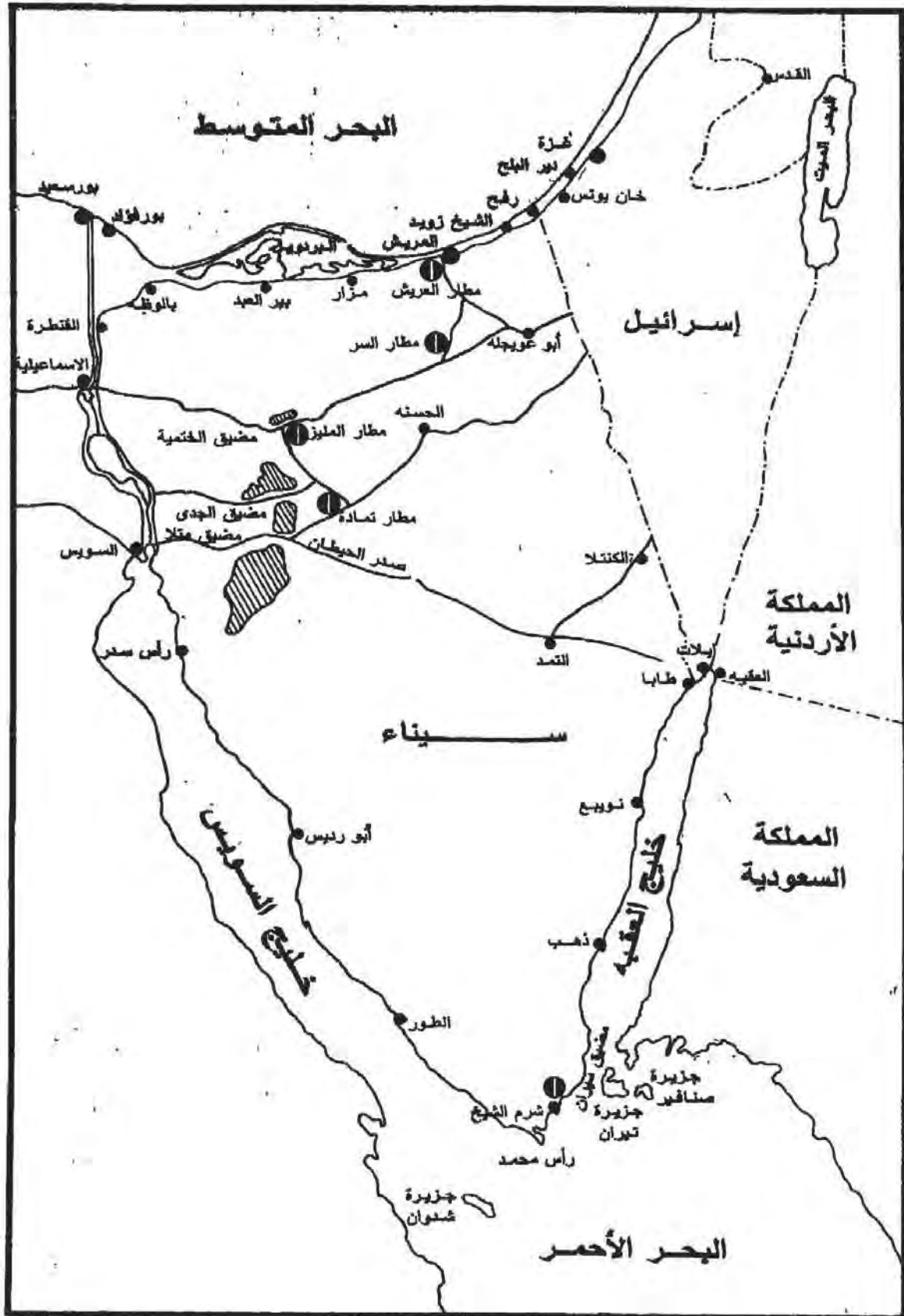
لقد كان هناك وقت لوضع هذه الاستراتيجية بالأسلوب الصحيح ، حيث أن القيادة السياسية لم تكن أمام موقف عاجل يدعوها لاتخاذ هذا القرار المتسرع قبل بحث نتائجه السياسية والعسكرية ، كما أن القيادة العسكرية لم تكن أمام موقف عاجل يدعوها لطلب اتخاذ هذا القرار السياسي لصالح عمل عسكري مخطط حينئذ ضد إسرائيل يستدعي إبعاد نقط المراقبة الدولية من حدودنا الشرقية . والنتيجة أن القرار السياسي - غير المدروس - بطلب سحب كل قوات الطوارئ الدولية ، أصبح الخطوة الثانية - بعد حشد القوات في سيناء - لاستدراج مصر للحرب ، وهو ما كانت تسعى إليه إسرائيل . كما أصبح لهذا القرار تأثير مباشر على خطط وأوضاع قواتنا فيما بعد بطريقة سلبية .

وكنت أتصور أن اجتماع مجلس الدفاع الوطني في مصر كان ضروريا . كما أن اجتماع عدد محدود من المتخصصين في وزارة الخارجية والقيادة العامة للقوات المسلحة ، كان يمكنهم وضع تقدير موقف سياسي عسكري سليم واقتراح البدائل المناسبة حتى تكون أمام رئيس الدولة لاتخاذ القرار الصحيح .

إغلاق مضائق تيران (مدخل خليج العقبة) :

واستمرت الأحداث تدفع مصر وإسرائيل على طريق الحرب . كان على مصر أن تتخذ قراراً سياسياً هاماً وخطيراً ، عندما اجتمع الرئيس عبد الناصر مع بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء المهندس صدقي سليمان لدراسة أحد الحلين : إما السيطرة على مدخل خليج العقبة بوضع قوات في شرم الشيخ مع استمرار الملاحة في الخليج أمام جميع السفن . بما في ذلك السفن الإسرائيلية كما كان يحدث قبل سحب قوات الطوارئ الدولية ، أو إغلاق مضائق تيران - وبالتالي مضيق العقبة - أمام الملاحة البحرية الإسرائيلية .

شبه جزيرة سيناء



خريطة رقم (١)

ويوضح الرئيس السادات ما دار في هذا الاجتماع بقوله^(١) :
« جمعنا عبد الناصر على هيئة لجنة تنفيذية عليا في أواخر مايو ١٩٦٧ ، كان فيها عامر وزكريا محيي الدين وحسين الشافعي وأنا وعلى صبرى وصدق سليمان رئيس الوزراء في ذلك الوقت . وقال لنا إن حشودنا في سيناء تجعل الحرب محتملة ٥٠٪ ، أما إذا قفلنا المضايق فالحرب مؤكدة ١٠٠٪ ، ثم التفت إلى عامر وقال له : هل القوات المسلحة جاهزة يا عبد الحكيم ؟ فوضع عامر يده على رقبته وقال : « برقبتي يا ريس ، كل شيء على أتم استعداد » .

كنا نعلم أن تسليحنا كامل دون شك . ولذلك عندما سألنا عبد الناصر عن رأينا ، وافقنا بالاجماع على إغلاق المضايق ما عدا صدق سليمان الذي طلب التروى وأن نأخذ في الاعتبار حالتنا الاقتصادية والخطط الطموح التي لم تستكمل وأكثرها لم ينفذ ... لم يعر عبد الناصر اعتراض صدق سليمان أى اهتمام ، فقد كان ميالاً إلى إغلاق المضايق حتى يوقف مزايدات العرب عليه ، وحتى يحتفظ بمكانته الكبيرة في الأمة العربية ، ولهذا أصدر الأوامر بإغلاق المضايق » .

اتخذ هذا القرار مساء يوم ١٧ مايو ، وبدأت القيادة العامة للقوات المسلحة في تنفيذ القرار السياسى من اليوم التالى ، وذلك بتدبير القوات البرية والجوية والبحرية لتنفيذ المهمة ، لأن طبيعة العمل تستدعى اشتراك القوات الثلاث وفتح محور جديد لعمل القوات المسلحة .

قرر المشير عامر نقل قوة من وحدات المظلات بالطائرات إلى شرم الشيخ ، وتعيين العميد عبد المنعم خليل قائداً لقوة منطقة شرم الشيخ على أن يتبع القيادة العامة للقوات المسلحة مباشرة وليس قيادة الجيش الميدانى بسيناء . واضطرت القيادة العامة إلى استخدام قوات المظلات - من احتياطي القيادة العامة - لتنفيذ المهمة ، علماً بأن هناك لواء مشاه كان مخصصاً لهذه المهمة ولم يتم تحريكه أو إنذاره بالتحرك منذ ١٤ مايو .

لم يكن أسلوب وطريقة تنفيذ مهمة إغلاق مدخل خليج العقبة واضحاً أمام العميد عبد المنعم خليل الأمر الذى أدى إلى كثير من الاستفسارات والتساؤلات ، لأن كل

(١) الرئيس السادات : البحث عن الذات - طبعه عربية - ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

عمل عسكري يقوم به بالنسبة للسفن من الدول المختلفة التي تمر بالمضايق يؤثر على الموقف السياسي والعسكري تأثيراً مباشراً .

وصدرت يوم ٢٢ مايو ١٩٦٧ تعليمات المشير عامر بقفل مدخل خليج العقبة اعتباراً من الساعة الثانية عشرة ظهر يوم ٢٣ مايو ١٩٦٧ أمام جميع السفن التي تحمل العلم الإسرائيلي وكذلك ناقلات البترول على اختلاف جنسياتها المتجهة إلى إيلات . ويسمح للسفن الخارجة من الخليج على اختلاف جنسياتها بالخروج منه . ويصرح بالمرور للسفن التي تحرسها سفن حربية ولا يتم الاعتراض أو الاشتباك مع السفينة أو السفينة الحربية (حتى ولو كانت السفينة المحروسة ترفع العلم الإسرائيلي) . كما أوضحت التعليمات طريقة معارضة السفن وتحذيرها .



ووصل الموقف السياسي والعسكري المتوتر إلى الذروة عندما أعلن الرئيس عبد الناصر قرار قفل الخليج أمام الملاحة الإسرائيلية اعتباراً من يوم ٢٣ مايو في الاجتماع الذي عقده مع ضباط القوات الجوية في مطار أبو صوير .

وبإعلان هذا القرار ، كان رد فعل أمريكا شديداً ، ذلك أنها أعلنت على لسان الرئيس جونسون أن الخليج ممر مائي دولي ، وترى أن إغلاقه أمام الملاحة الإسرائيلية هو عمل غير قانوني ويشكل خطراً جسيماً على السلام .

وكان من الطبيعي أن تعلن إسرائيل أن أى تدخل في حرية الملاحة في الخليج والمضايق يشكل مخالفة للقانون الدولي . ولعبت السياسة والاعلام الإسرائيلي دورها للحصول على تأييد الدول الأوروبية - بجانب تأييد الولايات المتحدة - لموقفها استعداداً للحرب في الوقت المناسب لها .

وكان من الطبيعي أيضاً أن يأخذ التنسيق مجراه بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، لتضمن الولايات المتحدة أن العمل العسكري الذي تقوم به إسرائيل يجب أن يكون منسقاً معها ، وتضمن إسرائيل تأييد ومساعدة الولايات المتحدة لها خلال الحرب .

وبإعلان إغلاق المضايق ، أصبح في يد إسرائيل الورقة التي تطلبها لبدء الحرب ضد مصر ، وتستند عليها سياسياً وإعلامياً على المستوى الدولي كغطاء لهجومها المنتظر .

وأصبحت الفرصة متاحة أمام الولايات المتحدة - ورئيسها جونسون - لتحطيم صورة الرئيس عبد الناصر كزعيم عربى له تأثيره الشديد فى الوطن العربى .



لقد كان المكسب الذى حققته إسرائيل ، نتيجة اشتراكها فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، هو تأمين الملاحة البحرية والجوية عبر خليج العقبة ، عقب انسحاب القوات المصرية من شرم الشيخ ، وتمركز قوات الطوارئ الدولية فى منطقة شرم الشيخ وعلى حدودنا الشرقية وقطاع غزة .

واستمر الحال على هذا الوضع حتى طرأت أزمة مايو ١٩٦٧ . وطوال هذه السنوات العشر كانت السفن المختلفة تمر فى الخليج من ميناء إيلات وإليها . وتضخمت حركة الملاحة البحرية حتى وصلت فى بعض أشهرها إلى ٦٠ سفينة تجارية فى الشهر .

كانت القيادة السياسية فى مصر تنتظر الفرصة المناسبة لإزالة آخر آثار العدوان الثلاثى ، وذلك باستعادة سيادة الدولة على المياه الإقليمية فى مدخل خليج العقبة لوجود حالة حرب بين العرب وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ .

وبينما كانت القيادة المصرية تنتظر هذه الفرصة ، كانت إسرائيل تعلن باستمرار أن حرية الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة ترتبط بالأمن القومى الإسرائيلى ارتباطاً وثيقاً . ومعنى ذلك أن إستراتيجيتها السياسية والعسكرية تفرض عليها شن الحرب ضد من يتعرض لسفنها أثناء الملاحة فى خليج العقبة .

وعندما بدأت أزمة مايو ١٩٦٧ ، وتطورت بالطريقة السابق شرحها ، أصبحت الحرب مؤكدة بين مصر وإسرائيل . واتخذت إجراءات عسكرية متعجلة ترتب عليها وجود قوات غير متجانسة من القوات البرية فى شرم الشيخ وقطاع جنوب سيناء ، وثمانى قطع بحرية لا تتبع قائد القطاع ، ومجهود جوى تحت الطلب من الفردقة . ومنذ وصول القوات إلى شرم الشيخ توالى عليها التدعيمات وتعددت المهام وتعديلاتها .. واتخذ قائد قطاع سيناء الجنوى العديد من القرارات ، وأدخل عليها جملة تعديلات ، واستقبل عدداً من كبار الضباط للاستفادة من خبراتهم والاستئناس بآرائهم وملاحظاتهم على الخطة الموضوعية .

واتضح من سير الأحداث - سياسياً وعسكرياً - أن قضية استعادة الدولة لسيادتها على المياه الإقليمية في مدخل خليج العقبة ، برغم أهميتها البالغة ، لم تحظ بدراسة موضوعية ، ولم يوضع لها التخطيط بعمق وواقعية على مدى عشر سنوات سابقة . لذلك سارت الأمور كأثما المشكلة وليدة الساعة من الناحيتين السياسية والعسكرية . وهنا لا بد من القول ، إن اجتماع مجلس الدفاع الوطنى فى مصر كان ضروريا . وكان اجتماع مجلس الوزراء محتماً لدراسة الموقف بطريقة عميقة واتخاذ القرار المناسب فى ظروف قدرتها القيادة السياسية أن القرار يترتب عليه الحرب مؤكداً .

المظاهرة العسكرية :

واستمر تحرك قواتنا فى طريقها إلى سيناء مختربة شوارع القاهرة فى مظاهرة عسكرية متعمدة تحت عيون جميع المواطنين والأجانب ، كما أخذت وسائل الاعلام فى نشر هذه التحركات ، الأمر الذى يتعارض مع مبادئ واجراءات الأمن الحربى التى تضمن أمن وسلامة القوات أثناء تحركها وحشدتها للحرب .

وبينما كانت قواتنا يتم حشدتها علانية فى جو من الاعلام الأجنبى العدائى ، والتعبئة تم بطريقة مرتبكه ، وبينما كانت قواتنا فى سيناء لم تستقر فى أوضاع محددة لتحقيق مهام عسكرية محددة ، كانت إسرائيل تعمل فى الجانب الآخر لحشد قواتها وتعبئتها بطريقة سرية ، وتستعد عسكرياً وسياسياً لدخول الحرب فى أفضل الظروف المناسبة لها .

لقد علمت القيادة الإسرائيلية من تقارير مخابراتها أن قواتنا تقوم بعبور قناة السويس فى اتجاه سيناء ، وعلمت بذلك مساء يوم ١٤ مايو^(١) ، وهو اليوم الأول لتحرك قواتنا . وبدأت فى إجراءات التعبئة على مراحل .

قامت إسرائيل باستدعاء لواء مدرع احتياطى يوم ١٦ مايو ، وهو اليوم الذى طلبت فيه مصر سحب قوات الطوارئ الدولية .

ورفعت درجة استعداد قواتها البرية والجوية والبحرية يوم ١٨ مايو^(٢) ، وهو اليوم

(١) دبان - قصة حياتى - ترجمة هيئة الاستعلامات المصرية - ص ٣٤٣ .

(٢) راين - مذكرات راين - طبعة إنجليزية - ص ٥٣ .

الذى اتخذ فيه يوثانت قراره بسحب كل القوات الدولية من سيناء وقطاع غزة .

وفى اليوم الذى أعلن فيه الرئيس عبد الناصر إغلاق مضيق العقبة ، وصل اشكول رئيس وزراء إسرائيل إلى مركز القيادة الإسرائيلية فى الساعة الثامنة مساء ليخطر القادة العسكريين أن رسالة وصلته من الرئيس الأمريكى جونسون يطلب فيها من إسرائيل عدم فتح النيران أو اتخاذ أى إجراء قبل التشاور مع الولايات المتحدة .

وأعلن رئيس وزراء إسرائيل فى الكنيست يوم ٢٢ مايو « أن حجم القوات المصرية فى سيناء قبل ١٤ مايو كان أقل من فرقتين من المشاة وبعض المدرعات ، وأن حجمها وصل اليوم إلى ما يقرب من أربع فرق من المشاة والمدرعات بالإضافة لعدد كبير من وحدات المدفعية ، فضلاً عن تدعيم القوة الجوية فى سيناء . وبذلك ارتفع حجم القوات المصرية - حسب تقديرنا - من ٣٥ ألف رجل إلى ٨٠ ألف رجل ، وهذه هى المرة الأولى التى يصل فيها حجم القوات المصرية فى سيناء إلى هذا الحد . وبزيادة القوات إلى هذا الحجم وتقدمها إلى شرق سيناء ، أصبحت نظرتنا خطيرة إلى نوايا وتحركات مصر المحتملة » .



واستمر حشد قواتنا فى سيناء فى جو من السياسة المضادة لمصر لسحب قوات الطوارئ الدولية وإغلاق المضائق . فالولايات المتحدة ، تؤيدها بعض دول أوروبا الغربية ، كانت تناصب مصر العداء وتكن الإدارة الأمريكية كراهية للرئيس عبد الناصر ، وتأييداً كاملاً لإسرائيل ، ومعارضة تامة لإغلاق المضائق . ووصل تفكيرها - بالتعاون مع بعض الدول البحرية - إلى إنشاء قوة بحرية مشتركة من الدول الغربية للمرور فى مضائق تيران وإعلان فتحه أمام الملاحة البحرية الدولية ، إلا أن هذا المشروع لم يوضع موضع التنفيذ .

وفى يوم ٢٩ مايو - بعد مرور ١٥ يوماً من بدء الحشد - أصدرت القيادة العليا توجيهات عمليات من المشير عامر بأن تقوم قوات الجيش الميدانى فى سيناء والقطاع الفلسطينى فى غزة - بالتعاون مع القوات الجوية والدفاع الجوى - بالدفاع ومنع قوات العدو من إختراق دفاعاتنا ، وهزيمة وتدمير قواته التى تخترق الحدود ومنعها

من الوصول إلى قناة السويس ... ويستعد جزء من قوات الجيش للقيام بأعمال تعرضية محدودة ذوات أهداف محدودة داخل الأراضي الإسرائيلية .

وفي نفس هذا اليوم - ٢٩ مايو - أعلن رئيس وزراء إسرائيل في الكنيست « أن أى تدخل فى حرية الملاحة البحرية فى الخليج والمضايق يشكل مخالفة للقانون الدولى ، ويعتبر عملاً من الأعمال العدوانية ضد إسرائيل . وأن الحكومة أمرت بتعبئة الاحتياطى ، وأصبح جيش الدفاع الإسرائيلى جاهزاً ومستعداً لمواجهة الأعمال المعادية فى جميع القطاعات وعلى جميع الحدود ... وستظل قوات إسرائيل معبأة تحت السلاح جاهزة لأى اختبار ، وإذا استدعت الضرورة فإن لديها القوة لهزيمة المعتدين » .

الضوء الأخضر لإسرائيل :

وبينما كانت قواتنا تتخذ أوضاعاً دفاعية فى سيناء ، وكانت التعبئة ما زالت مستمرة حتى يوم ٣٠ مايو ، ولم تكن قواتنا قد إستكملت استعدادها للحرب ، كانت الاجتماعات العسكرية مستمرة فى إسرائيل لسرعة بدء العمليات الهجومية ضدنا . وفى نفس الوقت كان التنسيق السياسى مستمراً مع الولايات المتحدة ، والتشاور مع فرنسا وإنجلترا بواسطة إيبان وزير خارجية إسرائيل أثناء زيارته لتلك الدول اعتباراً من ٢٤ مايو .

وكان أهم الاجتماعات التى قام بها إيبان ، ذلك الاجتماع^(١) الذى تم فى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) يوم ٢٦ مايو بحضور وزير الدفاع الأمريكى ورئيس هيئة الأركان الأمريكية ورئيس وكالة المخابرات حيث بحثوا الموقف . استمع إيبان من هؤلاء المسؤولين عن تقديرهم للموقف ، ووجد أنهم على إقتناع بأن إسرائيل يمكنها كسب الحرب بسهولة عندما تبدأ العمليات العسكرية بصرف النظر عن الطرف الذى يبدأ العدوان ، وإن الحرب لن تستغرق أسبوعاً .

كانت إسرائيل تلح على أمريكا لإعلان تأييدها رسمياً وعلناً ضد مصر ، وكان أمام أمريكا خياران^(٢) إما ترك إسرائيل تتصرف بالطريقة التى تراها بما فى ذلك استخدام

(١) ولیم كوانت مساعد مستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومى - سنوات القرارات - حاسمة - ص ٥٠ .

(٢) المرجع السابق .

القوة على ضوء التقدير الأمريكي أن إسرائيل قادرة على هزيمة قوات الدول المجاورة مجتمعة ، أو تعمل أمريكا لمواجهة الرئيس عبد الناصر الأمر الذى يزيد من شعبيته وقد يؤثر على علاقاتها بالدول العربية . وبذلك كان الخيار العسكرى الإسرائيلى فى الظروف السائدة هو الأفضل .

واستكملت إسرائيل استعدادها للحرب بما فى ذلك تعبئة الاحتياطى . ووصف الجنرال راين رئيس الأركان الإسرائيلى الموقف - حيثذ - فى مذكراته بقوله :

« إذا كان ناصر ينتظر راين ، فإن راين كان ينتظر أشكول ، وأشكول ينتظر مجلس الوزراء ، ومجلس الوزراء ينتظر إيبان ، وإيبان كان ينتظر الرئيس الأمريكى جونسون . وفى جميع الأحوال كان علينا أن ننتظر قبل اتخاذ أى إجراء » .

وأوفدت إسرائيل « مائير عاميت » رئيس المخابرات العامة إلى واشنطن فى مهمة سرية يوم ٣٠ مايو لاستيضاح الأمور بدقة والحصول على تفسير واضح للتقرير الذى عاد به إيبان من الولايات المتحدة فى زيارته الأخيرة . أخذ مائير عاميت رأى السلطات الأمريكية ، ووجد أن هناك « ضوءاً أخضر » أمام إسرائيل ، وأن إسرائيل إذا كسبت الحرب المنتظرة فلن يكون هناك اعتراض من جانب أمريكا .

الملك حسين فى القاهرة :

وفى يوم ٣٠ مايو وصل الملك حسين ملك الأردن فجأة إلى القاهرة حيث وقع اتفاقية دفاع مشترك مصرية أردنية . وتعين الفريق عبد المنعم رياض رئيساً لمجموعة عمليات مصرية للعمل فى قيادة القوات الأردنية لتنسيق جهود عمل هذه القوات مع القوات المصرية . وتلا ذلك مباشرة إرسال بعض وحدات الصاعقة المصرية بالطائرات إلى الأردن للعمل ضد إسرائيل من الجبهة الأردنية لتنفيذ مهام داخل الأراضى الإسرائيلية .

وبدا للجميع أن الدول العربية أصبحت تحكم الحصار حول إسرائيل بغد أن أصبحت معرضة من ثلاث جهات : مصرية وأردنية وسورية . بالاضافة لذلك فقد أعلنت العراق قراراً باستعدادها لتدعيم الجبهة الشرقية ببعض الوحدات العراقية .

والحقيقة أنه لم تكن هناك خطط مشتركة جذية للتعاون العسكرى - بمفهومه الصحيح - بين مصر وسوريا برغم وجود إتفاقية بينهما منذ نوفمبر ١٩٦٦ . فقد بدأت حرب يونيو ١٩٦٧ وانتهت بدون أن يحدث أى تعاون عسكرى بين الجبهتين المصرية والسورية ، وانفردت إسرائيل بكل جبهة منهما على حدة . أما عن الأردن فإن الموقف لم يسمح بوضع خطط للتعاون العسكرى بين مصر والأردن فى الأيام القليلة التى تلت توقيع الإتفاقية حتى نشوب الحرب بعد توقيعها بخمسة أيام . إن الخطوة التى اتخذها الملك حسين تحتاج إلى بحث . هل كان ضحية خدعة سياسية لإقحام القوات الأردنية فى الحرب المنتظرة دون أن تكون مستعدة لها ؟ أم كان تقديره خاطئاً عند تقييم الموقف السياسى والعسكرى فى ذلك الوقت ؟ أم كان تقديره سليماً ، ولكن الأحداث تطورت أسرع مما قدر فلم يحقق الهدف السياسى الذى كان يهدف إليه .

الخداع السياسى :

فى ظل الظروف السياسية السائدة منذ بدء الأزمة ، وفى الوقت الذى كان يتم فيه تنسيق المواقف بين الولايات المتحدة وإسرائيل حتى أعطتها الضوء الأخضر لبدء العمليات العسكرية ضد مصر ، كانت الولايات المتحدة تقوم بعملية خداع سياسى لمنع مصر من القيام بعمل عسكرى ضد إسرائيل ، عن طريق رسائل وجهها الرئيس جونسون إلى الرئيس عبد الناصر ، وإيفاد مبعوثين أمريكيين إلى مصر لإقناع عبد الناصر بأن الولايات المتحدة تبذل الجهود لمنع العمليات العسكرية وتجنب القتال . وكان من نتائج هذه الرسائل ومناقشة المبعوثين أن كشف الرئيس عبد الناصر عن نواياه « إن مصر لن تكون البادئة بالعدوان » . وبذلك أصبح المسرح السياسى مهياً أمام إسرائيل للقيام بالعدوان فى الوقت المناسب لها .

ففى يوم ٢٣ مايو قدم السفير الأمريكى بالقاهرة إلى محمود رياض وزير الخارجية^(١) رسالة من الرئيس جونسون بتوقيعه إلى الرئيس عبد الناصر ، يؤكد فيها حسن نواياه نحو مصر ونفيه أن لديه اتجاهات غير ودية نحوها . وتحدث عن أهمية تجنب القتال مشيراً إلى أن المنازعات لا يجب أن تحل بالاجتياز غير المشروع للحدود بالقوات المسلحة ، ومقترحاً أن يقوم نائبه - هيوبرت همفرى - بزيارة منطقة

(١) النص الكامل للرسالة الأمريكية وكذا المدكرة الشفوية منشورة فى مذكرات محمود رياض - طبعة عربية -

الشرق الأوسط لاجراء مباحثات مع الرئيس عبد الناصر والزعماء العرب وكذا زعماء إسرائيل إذا مرت تلك الأيام بدون قتال .

وجاء فى المذكرة الشفوية الأمريكية مع هذه الرسالة ، أن أمريكا يقلقها أن يؤدي الانسحاب السريع لقوة الطوارئ الدولية إلى جعل مشكلة المحافظة على الحدود بين مصر وإسرائيل أكثر صعوبة . وتعتقد أمريكا أنه من الضروري أن يتوقف الاتجاه الحالى لتعبئة القوات وحشدها على الجانبين (مصر وإسرائيل) ، وتأمل أن يبدأ الطرفان فى إعادة قواتهما إلى قواعدهما الطبيعية . وانتهت المذكرة الشفوية بتأكيد التزام أمريكا المستمر لمبدأ حرية المرور فى خليج العقبة لسفن جميع الدول ، وأن التدخل فى هذه الحقوق الدولية قد تكون له عواقب دولية خطيرة . وفى الوقت الحالى* تستطيع الحكومة المصرية والحكومات العربية الأخرى أن تتأكد بيقين وأن تعتمد على أن الحكومة الأمريكية تعارض معارضة صارمة أى عدوان فى المنطقة من أى نوع سواء كان مكشوفاً أو فى الخفاء ، وسواء قامت به القوات المسلحة النظامية أو قوات غير نظامية .

وحضر يوثانت إلى القاهرة لمقابلة الرئيس عبد الناصر فى إطار عمل السكرتير العام للأمم المتحدة لتهدة الموقف بعد سحب قوات الطوارئ الدولية ودخول القوات المصرية شرم الشيخ . وبعد أن وافق عبد الناصر على مقترحات يوثانت ، وجه إليه سؤالاً :

سيادة الرئيس : إن الإسرائيليين متخوفون من قيامكم بهجوم عسكرى ضدهم ، هل تعدنى بأن مصر لن تهاجم إسرائيل ؟

رد عبد الناصر قائلاً : نحن لم نعلن فى أى وقت أننا سنهاجم إسرائيل . إن إسرائيل هى التى هددت رسمياً بغزو سوريا ، وما نفعله هو إجراء دفاعى لمنع مثل هذا التهديد من أن يصبح حقيقة . وعلى ذلك « لن نكون نحن البادئين أبداً بالهجوم » .

غادر يوثانت القاهرة يوم ٢٥ مايو متفائلاً بعد أن قبلت مصر مقترحاته والتأكيدات التى حصل عليها من الرئيس عبد الناصر . ومن المهم أن أوضح أن رحلة يوثانت للقاهرة لم تكن جزءاً من خطة الخداع السياسى الأمريكى ، ولكن كان من نتائجها الهامة التى

تبلغت إلى إسرائيل وأمريكا - في حدود عمل السكرتير العام - « أن مصر لن تكون البادئة بالهجوم » :

وفي فجر يوم ٢٧ مايو ، أيقظ السفير السوفيتي بالقاهرة لرئيس عبد الناصر من نومه لإبلاغه رسالة عاجلة من القادة السوفيت يطلبون فيها « ألا تكون مصر هى البادئة باطلاق النيران » . وذكر السفير السوفيتي أن الرئيس الأمريكى جونسون قد أبلغ الكرمليين بأن مصر ستقوم بالهجوم ضد إسرائيل في فجر هذا اليوم .

وكان الرئيس عبد الناصر قد تلقى رسالة مماثلة من الرئيس جونسون - كما يقول محمود رياض وزير الخارجية - تحمل طابع التهديد السافر لمصر ، حيث جاء فيها : « إن على مصر أن تتحمل نتائج عملها إذا بدأت بفتح النيران » .

وفي أول يونيو ١٩٦٧ استقبلت^(١) القاهرة مبعوثين أمريكيين أحدهما بصفة رسمية والآخر بصفة غير رسمية . وكان السفير تشارلز بوست هو المبعوث الرسمى الذى قابل وزير الخارجية حيث أكد السفير أن أمريكا سوف تكون صد أى طرف يبدأ بالعدوان المسلح . قال له محمود رياض وزير الخارجية : « إننا لن نبدأ هجوما مسلحا ، وقد أكدنا لكم ذلك رسميا بناء على طلبكم » .

“ وكان روبرت اندرسون هو المبعوث غير الرسمى الذى قابل عبد الناصر ليؤكد له أن أمريكا تسعى لحل سلمى للأزمة ، وكرر له عبد الناصر موقف مصر « إننا لن نبدأ بالعدوان المسلح » .

وفي يوم ٣ يونيو ١٩٦٧ أبلغت أمريكا مصر استعداد الرئيس جونسون لاستقبال زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية . وعلنت الجمهورية عن هذه الزيارة التى تبدأ يوم ٥ يونيو ، بينما كان هو اليوم الذى حددته إسرائيل للحرب . وهذا يذكرنا بموقف بمائل عندما تقرر عقد مؤتمر في جنيف يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ تشترك فيه مصر وإنجلترا وفرنسا لبحث تسوية ما ترتب على تأميم شركة قناة السويس ، وكان هو اليوم المحدد لبدء الاعتداء الثلاثي على مصر .

وهكذا نجح الخداع السياسى الأمريكى لصالح إسرائيل ، لمنع الرئيس عبد الناصر من بدء الحرب وكشف نواياه « إن مصر لن تبدأ العمل العسكرى ضد إسرائيل » وفي

(١) المرجع السابق .

نفس الوقت كانت أمريكا تستكمل تنسيق جهودها مع إسرائيل حتى تبدأ الحرب في الوقت المناسب لها بعد أن أعطتها « الضوء الأخضر » بالعدوان المسلح ضد مصر .



.. ومن الملفت للنظر أن الاتحاد السوفيتي كان يعمل في نفس اتجاه أمريكا لمنع عبد الناصر من بدء الحرب ، برغم أنها كقوة عظمى تعلم أن إسرائيل مستعدة للهجوم ضد مصر ، وأن مصر ليست على استعداد لهذه الحرب ، وبرغم أن الاتحاد السوفيتي كان المصدر الرئيسي للمعلومات التي أبلغتها إلى مصر عن حشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية الأمر الذي ترتب عليه بداية الأزمة .

ومما يدعو للتأمل والتفكير أن أمريكا والاتحاد السوفيتي لم يتخذا منفردين أو متعاونين إجراء جدياً لمنع إغلاق مضيق العقبة ، كما لم يقدمتا - بعد إعلان غلق المضيق - حلاً للمشكلة بطريقة سلمية لمنع الصدام المسلح بين مصر وإسرائيل . وفي تقديرى أن تصاعد الموقف العسكرى بما فى ذلك نشوب الحرب بينهما ، كان فى صالح كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حسب تقدير كل منهما للموقف السياسى والعسكرى بحيث تحقق نتيجة الحرب هدفاً سياسياً واستراتيجياً لصالحه فى المنطقة .

وإزاء تصرفات أمريكا خلال الأزمة والدور الذى لعبته لخداع مصر لصالح إسرائيل ، كتب محمود رياض فى مذكراته (ص ٦٦ - طبعة عربية) يقول :

● فى الوقت الذى كانت واشنطن تبعث إلينا بالرسل للتوصل لحل سلمى للأزمة .

● وفى الوقت الذى كان فيه يوجين روستو يستدعى السفير المصرى فى واشنطن ليؤكد له أن الولايات المتحدة سوف تناهض العدوان بقوة ، ويؤكد له باعتباره وكيلاً لوزارة الخارجية الأمريكية أن إسرائيل لن تبدأ الحرب مطلقاً .

● وفى الوقت الذى يحدد لنا فيه جونسون يوم الخامس من يونيو بالذات موعداً لاستقبال زكريا محيى الدين .

● فى هذا الوقت ، وخلال ذلك كله ، كان جونسون وكبار مساعديه يعرفون على وجه الدقة أن إسرائيل سوف تثنى الحرب ضدنا يوم ٥ يونيو ، بل ويتفاوض مع رئيس المخابرات الإسرائيلية على مجرى تلك الحرب .

خافة الحرب :

وفي يوم ٢ يونيو ١٩٦٧ ازداد الموقف تدهوراً ، وأصبح التقدير أن الحرب أصبحت وشيكة . فقد أعلنت إسرائيل عن تشكيل وزارة جديدة - وزارة ائتلاف وطني برئاسة ليفي أشكول ، وتعيين الجنرال ديان وزيراً للدفاع - وصفتها الصحافة العالمية بأنها وزارة تحوي . وأصبح ذلك نذيراً بأن إسرائيل قررت شن الحرب ضد مصر بعد أن استكملت استعداداتها خلال الأسبوعين السابقين ، ولم يصبح أمامها إلا تجديد وقت الهجوم . كما أن الرأي العام العالمي أصبح مهياً ومؤيداً لقضيتها ، فضلاً عن أن الجهود السياسية الدولية لم تتخذ ولم تكن راغبة في اتخاذ إجراءات إيجابية لمنع الحرب .

وكانت القيادة العسكرية الإسرائيلية - كما يقول الجنرال رايبين رئيس الأركان - ترى سرعة شن الحرب ضد مصر بمبادأة من إسرائيل ، لأنها عامل حاسم في تقدير مدة الحرب ونتائجها وعدد الخسائر التي تتحملها . وأثناء المناقشة التي دارت في ذلك اليوم - ٢ يونيو - عن ميعاد بدء الحرب ليكون أقرب ما يمكن ، قال أشكول : « إننا ما زلنا في حاجة إلى معونة وتأييد الرئيس الأمريكي جونسون لنا . وآمل ألا نحتاج إلى معونته إذا انتصرنا للمحافظة على مكاسبنا . إنني أريد توضيحها للرئيس جونسون بما لا يدع مجالاً لأي شك أننا لم نخدعه . والتأخير يومان لن يؤثر في كثير أو قليل على نتائج الحرب » .

وعلى ذلك قررت إسرائيل عدم بدء الحرب قبل يوم الاثنين ٥ يونيو ١٩٦٧ . وفي يوم الأحد ٤ يونيو قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي شن الحرب لتبدأ يوم ٥ يونيو .

وفي القاهرة - في نفس يوم ٢ يونيو - اجتمع الرئيس عبد الناصر بقيادة القوات المسلحة في مقر القيادة العامة . وكان تقديره للموقف أن إسرائيل ينتظر قيامها بعملية هجومية ضد مصر خلال ٤٨ - ٧٢ ساعة . وتوقع أن تبدأ عدوانها بضربة جوية ضد قواتنا الجوية ووسائل الدفاع الجوي للحصول على السيطرة الجوية ، وطلب الاستعداد لمواجهة هذا الموقف وتقليل خسائره . وأوضح أن إسرائيل تعتمد في حربها على المفاجأة والمرونة وأن تكون معركتها قصيرة .

وأثناء المناقشة التي دارت في المؤتمر قرر الرئيس عبد الناصر قبول تلقى الضربة المعادية

الأولى - الضربة الجوية - لأسباب سياسية حتى لا يكون بدء الحرب من جانبنا .

وأصدر المشير عامر توجيهات عمليات تقضى بأن تقوم قوات المنطقة العسكرية الشرقية (الجيش الميداني في سيناء) بالدفاع بغرض هزيمة وتدمير قوات العدو التي تخترق الحدود . ولم يعرض في هذا المؤتمر الأوضاع في العملية الدفاعية بعد أن تغيرت الخطة الدفاعية الأصلية (قاهر) تغييراً جذرياً أثناء حشد القوات . وبذلك أصبح الرئيس عبد الناصر - تحت ضغط سياسى أمريكى - غير قادر على بدء الحرب مع ترك المبادأة لإسرائيل لبدء هجومها في الوقت الذي تراه مناسباً لها .

مغامرة ومؤامرة :

إن تحليل أحداث الفترة من ١٤ مايو حتى ٤ يونيو ١٩٦٧ يضع علامات استفهام عن تقدير القيادة السياسية في مصر للموقف .

فقد بدأت الأحداث بمعلومات غير صحيحة وردت من سوريا والاتحاد السوفيتي عن حشود إسرائيلية على الجبهة السورية للاعتداء عليها . وبرغم التأكد من عدم صحة هذه المعلومات بمعرفة الفريق أول فوزى رئيس الأركان شخصياً ، إلا أن حشد قواتنا في سيناء تم لسبب معلن هو لمعاونة سوريا في حالة الاعتداء الإسرائيلى عليها .

انتهزت القيادة السياسية في مصر هذه الفرصة ، وقررت سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء ثم إغلاق مضيق العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية ، وهو ما تعتبره إسرائيل سبباً ومبرراً لشن الحرب ضد مصر من وجهة نظرها . وبذلك تحولت الأزمة من تهديد إسرائيلى لسوريا إلى أزمة جديدة تماماً مع مصر هي « حرية الملاحة في خليج العقبة » . وإذا كانت مصر متورطة في حرب اليمن منذ خمسة أعوام دون حسمها ، وإذا كانت إسرائيل تتمتع بالتفوق العسكرى على كل الدول العربية المجاورة ، وإذا كانت القرارات السياسية التي اتخذتها مصر قد عبأت الرأى العام العالمى ضدها ، فقد أصبح الوقت مناسباً لاستدراج مصر إلى حرب أخرى ضد إسرائيل التي استعدت لها خلال السنوات العشر السابقة .

أمام هذه الملابسات يمكن القول إن القيادة السياسية في مصر قامت بمغامرة سياسية غير محسوبة سياسيا وعسكريا بإغلاق مضيق العقبة لحرمان إسرائيل من

مكسبها الذى حصلت عليه من اشتراكها فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، وفى نفس الوقت إظهار قدرة مصر على تقديم المعاونة لسوريا ضد التهديد الإسرائيلى . كما أن نجاح هذه المغامرة السياسية يعتبر رداً عملياً لايقاف الحملة الاعلامية ضد مصر ومكانة الرئيس عبد الناصر فى الوطن العربى .

ولكن القيادة السياسية كانت أمام مؤامرة لاستدراجها للحرب ، خططت بمهارة لإيقاع الهزيمة بمصر وتحطيم زعامة الرئيس عبد الناصر فى الوطن العربى . ولتنفيذ هذه المغامرة السياسية ومواجهة إسرائيل عسكرياً ، هل كانت مصر مستعدة للحرب فى ذلك الوقت ؟